اقتصاد

«صندوق النقد» يزور تونس المأزومة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

بدأ وفد من خبراء صندوق النقد الدولي زيارة إلى تونس الإثنين، في إطار مباحثات مع السلطة حول برنامج اتفاق مالي بقيمة 4 مليارات دولار تتطلّع الحكومة إلى توقيعه قبل الربع الثالث من العام الحالي من أجل دعم الموازنة، بينما تعيش البلاد على وقع أجواء سياسية واجتماعية مشحونة.

ويلتقي وفد الصندوق الذي يقوده مدير الشرق الأوسط وآسيا الوسطى جهاد أزعور سلطات تونس ومحافظ البنك المركزي مروان العباسي بهدف الإسراع في المفاوضات التي لا تزال متوقفة في مراحلها التقنية الأولى.

وتأتي زيارة وفد الصندوق لتونس في خضم أجواء سياسية واجتماعية متوترة وعقب أيام قليلة من تنفيذ الاتحاد العام التونسي للشغل إضراباً عاماً كبيراً في القطاع الحكومي قد يعقبه إضراب ثانٍ في الوظيفة العمومية.

وكشفت حكومة نجلاء بودن بداية شهر يوليو/ تموز الجاري عن برنامج إصلاح اقتصادي قالت إنها ستنفذه على الفترة الممتدة ما بين 2023 و2026 يتضمن رفعا تدريجيا للدعم عن الغذاء والطاقة وترشيد نفقات الأجور وبرنامجا طوعيا لتسريح الموظفين من القطاع العام إلى جانب إصلاحات ضريبية وأخرى لتنشيط الاستثمار.

لكّن الاتحاد العام التونسي للشغل يشكك في صحّة وثيقة الإصلاحات التي عرضتها الحكومة مؤكدا أن هذه الأخيرة قدمت إلى صندوق النقد الدولي برنامج إصلاح أكثر صرامة مطالبا رئيسة الحكومة بنشر الوثيقة الرسمية التي قدمتها لإدارة الصندوق. وفي وقت سابق قال الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل نور الدين الطبوبي في حديث لـ«العربي الجديد» إنه لن يلتقي أي وفد من صندوق النقد الدولي، معلنا رفضه التفاوض حول برنامج يستهدف الحقوق المكتسبة للشغالين.

وطالب الطبوبي بإرجاء المفاوضات بشأن الإصلاح الاقتصادي إلى حين استقرار المؤسسات السياسية في البلاد معتبرا أنه ليس من حق حكومة بودن المعيّنة بمراسيم رئاسية إجراء إصلاحات تستهدف قوت التونسيين.

وقالت مصادر من داخل اتحاد الشغل لـ«العربي الجديد» إن موقف الطبوبي من زيارة وفد صندوق النقد الدولي لم يتغيّر عقب الإضراب العام وأنه لن يكون هناك أي لقاء بين الطرفين. وتسود توقعات باتساع عجز الحساب الجاري في تونس إلى حوالي 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، مقابل 6,8 في المائة بحسب التوقعات الأولية، فيما انخفض الدينار بنسبة سبعة في المائة أمام الدولار.

وقال محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي الذي سيجمعه لقاء منفرد بوفد صندوق النقد الدولي خلال الزيارة الحالية إن عجز الميزانية التونسية سيزيد إلى 9,7 في المائة هذا العام، مقارنة بتوقعات سابقة عند 6,7 في المائة، بسبب قوة الدولار والزيادة الحادة في أسعار الحبوب. وأضاف العباسي في تصريحات سابقة أن تونس بحاجة إلى تمويل إضافي للميزانية يبلغ خمس مليارات دينار (1,6 مليار دولار)، مؤكدا أن «الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد أصبح ضرورياً». ومنذ عام 2016، تاريخ توقيع برنامج التعاون المالي مع صندوق النقد الدولي، تطالب المؤسسة المالية سلطات تونس بالحد من تضخم كتلة الأجور التي بلغت 15,6 في المائة من الناتج المحلي.

(دوغوكان كيشينكيليتش/ الأناضول)

حبوب أوكرانيا محتجزة

قال جوزيف بوريل مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي الاثنين إنه «لا يمكن للمرء أن يتصور أن ملايين الأطنان من القمح لا تزال محجوزة في أوكرانيا بينما يعاني الناس من الجوع في باقي العالم». وأضاف «هذه جريمة حرب حقيقية». ودعا بوريل روسيا إلى فتح طرق البحر الأسود اللازمة لتصدير أي كمية كبيرة من الحبوب الأوكرانية. وجاء ذلك في الوقت الذي اجتمع فيه وزراء خارجية التكتل لمناقشة وسائل تحرير الحبوب الأوكرانية وسط أزمة أغذية عالمية. وأوكرانيا إحدى أكبر الدول المصدرة للقمح في العالم، لكن صادراتها توقفت وبقي أكثر من 20 مليون طن من الحبوب في الصوامع منذ الغزو الروسي في فبراير/ شباط والذي تسبب في إغلاق الموانئ الأوكرانية.

العالم ينتفض ضد الغلاء

مصطفى عبد السلام

لأنه لا يوجد ضوء ولو خافت في نهاية نفق التضخم المظلم فقد انتفض العالم ضد موجة الغلاء وسط توقعات باستمرار قفزات الأسعار وزيادات حادة في كلفة الأغذية والوقود وفواتير الكهرباء والغاز. وباتت الإضرابات والاحتجاجات السمة الرئيسية هذه الأيام، فغداً من المقرر أن تدخل بريطانيا أضخم اضراب لقطاع النقل والسكك الحديد منذ 33 سنة احتجاجا على تدني الأجور وإلغاء وظائف كثيرة. وربما تعود بعد غد تظاهرات السترات الصفراء إلى شوارع باريس مع تفاقم الأزمة المعيشية التي يعيشها المواطن، وفشل حكومة ماكرون في وقف قفزات الأسعار. وعاشت بلجيكا، الاثنين، إضرابا واسعا احتجاجا على غلاء المعيشة، ودعت النقابات عشرات الآلاف من أنصارها للاحتجاج على ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرات الشرائية.

وشهدت شوارع أيرلندا نزول الآلاف من السكان بعد ارتفاع التضخم إلى أعلى مستوى له منذ الثمانينيات من القرن الماضي، ما أدى إلى احتجاجات رفضا لكلفة المعيشة المرتفعة.

عربيا تستعد تنظيمات نقابية مغربية لخوض إضراب احتجاجي رفضاً لارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، والمطالبة بزيادة الأجور ومعاشات التقاعد. ومنذ فترة يشهد الشارع غليانا غير مسبوق على خلفية قفزات أسعار المواد الغذائية والوقود التي بلغت مستويات قياسية، خاصة عقب تولي الملياردير عزيز أخنوش رئاسة الحكومة. يتكرر المشهد في الأردن والسودان وسورية والجزائر والعراق وغيرها من الدول العربية التي شهدت احتجاجات وإضرابات عدة رفضا لغلاء الأسعار وتجميد الأجور. وفي تونس، شهدت البلاد، يوم الخميس الماضي، أضخم احتجاجات للمطالبة بتحسين الأجور والرواتب ورفع القدرة الشرائية.

وفي السعودية، تتواصل حملات المقاطعة للبيض والدجاج ومنتجات الألبان بسبب ارتفاع أسعارها.

وفي اليمن، توسعت رقعة الاحتجاجات الشعبية المنددة بارتفاع أسعار الوقود إلى عدد من أحياء وشوارع مدينة عدن، ترافقت مع دعوات لعصيان مدني شامل صباح أمس الإثنين. وخرج مواطنون في عدن، الأحد، في تظاهرات احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود وتردي الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء.

وتتواصل احتجاجات الإيرانيين على الوضع الاقتصادي وارتفاع الأسعار والضرائب وتهاوي العملة.

وفي ظل عدم نجاح الحكومات باتخاذ خطوات ملموسة في كبح موجة الغلاء الحالية، فإنه من المتوقع أن تتسع رقعة الإضرابات والاحتجاجات، وتستعيد دول المنطقة ذكريات العام 2010، حيث انطلقت تظاهرات الربيع العربي من تونس احتجاجا على ارتفاع الأسعار وتفشي الفساد وتردي الأحوال المعيشية.

أسماء في الأخبار

بسام طليس، رئيس اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان، أعلن إرجاء موعد الإضراب العام الذي كان من المزمع تنفيذه الخميس المقبل، كونه يتزامن مع بدء الاستشارات النيابية لتكليف رئيس لتشكيل الحكومة، ويتزامن أيضاً مع بدء الامتحانات الرسمية، «على أن تعقد الاتحادات والنقابات اجتماعاً لاحقاً لاتخاذ القرار المناسب».

سعد شريدة الكعبي، وزير الطاقة القطري، أعلن في مؤتمر صحافي في الدوحة أن «كونوكو فيليبس» أصبحت، الإثنين، أول شركة طاقة أميركية عملاقة تنضم إلى مشروع قطري لتطوير أكبر حقل للغاز في العالم، بعد «توتال إنرجيز» الفرنسية و«إيني» الإيطالية، في مشروع يجتذب كبار الأطراف في هذا القطاع الباحثين عن إمدادات جديدة. وتبلغ حصة «كونوكو فيليبس» من مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي 3,1 في المائة، وهي نصف حصة الشركة الفرنسية وحصة الشركة الإيطالية نفسها.

منتدى الطاقة الدولي للطاقة أعلن، الاثنين، نقلا عن بيانات التصدير الشهرية لمبادرة البيانات المشتركة (جودي)، أن صادرات السعودية من الخام في إبريل/ نيسان ارتفعت إلى 7,38 ملايين برميل يوميا من 7,235 ملايين برميل يوميا في مارس/ آذار. وأشار المنتدى إلى أن البيانات تسلط الضوء على أن الطلب العالمي على النفط انخفض على أساس شهري في إبريل إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة مع تراجع الاستهلاك في عدة دول آسيوية.

وزارة التجارة التركية أكدت أن إجمالي استثمارات الأتراك في الخارج بلغ 46,5 مليار دولار، بحلول نهاية العام الفائت، 2021. وأضافت الوزارة في بيان، أن الاستثمارات التركية توزعت على 126 دولة حول العالم.

الأردن يزيد واردات المياه من الاحتلال

عمّان ـ **أنور الزيادات**

قال وزير المياه والري الأردني، محمد النجار، إن بلاده بصدد شراء 50 مليون متر مكعب من المياه من دولة الاحتلال، بموجب اتفاقية وقعت مسبقا تتضمن شراء الأردن 150 مليون متر مكعب بين عامي 2021 و2023. ونقلت قناة رؤيا المحلية عن الوزير قوله إن عملية الشراء تأتي لتعويض النقص في كميات المياه في البلاد. واستنكر تجمع «اتحرّك» لمجابهة التطبيع ما ورد على لسان وزير المياه، مطالبا الحكومة «بأن توقف اتفاقيات العار مع الاحتلال». وقال التجمّع في بيان صحافي الإثنين: «إنه وفي الوقت الذي توّج فيه العدو الصهيوني ابتزازنا طيلة السنوات الماضية بتعطيشنا وقطع المياه عنّا، وما أعلنه قبل حوالي سنة عن إلغاء مشروع ناقل البحري، لا تزال الحكومة تصرّ على الاستمرار في إبرام اتفاقيات شراء المياه من العدو، الذي قام بسرقتها مستغلًا التنازلات الكارثية التي قدمتها الحكومات عقب توقيع اتفاقية معاهدة وادي عربة».

وأضاف: «إن استمرار الحكومات بإبرام اتفاقيّات، وخاصة المتعلقة بالملفات الاستراتيجية كالمياه والطاقة، يشكل استهتارًا بالسيادة الوطنية، وعبثًا بأمننا المائي». وبحسب اتفاقية السلام مع دولة الاحتلال، تزوّد السلطات الإسرائيلية الأردن بكميات تصل إلى 55 مليون متر مكعّب سنوياً من مياه بحيرة طبريا مقابل سنت واحد لكلّ متر مكعّب. وفي عام 2010، اتفق الطرفان على إضافة 10 ملايين متر مكعّب مقابل 40 سنتاً لكلّ متر مكعب، وهو السعر المقرّر أيضاً للإمدادات الإضافية التي وافقت السلطات الإسرائيلية عليها. وهو ما تمّ العام الماضي بحصول الأردن على كميات إضافية على دفعتَين، كل واحدة منهما 50 مليون متر مكعّب. وقال الخبير في قطاعَي الطاقة والمياه والنائب في البرلمان الأردني موسى هنطش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إنه «صحيح أن هناك حاجة مستعجلة لتوفير المياه في فصل الصيف، لكن يجب اللجوء إلى حلول أخرى، ومنها شراء بعض الآبار الجوفية من المواطنين كما حدث في محافظة المفرق، شمالي البلاد، الأسابيع الماضية»، محملا المسؤولية لوزارء المياه المتلاحقين الذين لم يضعوا خططا استراتيجية لتوفير ما يكفي من المياه، كان من الممكن أن تنقذ البلاد من الأزمة الحالية.

سياحة

لبنان يعوّل على مليون سائح بعائدات 4 مليارات دولار

تجذب الأزمة النقدية في لبنان المغتربين والسياح لتمضية فصل الصيف مستفيدين من ضعف الليرة وهبوط الأسعار في مقارنة مع مرحلة ما قبل الأزمة

بيروت ـ **رينا الجقال**

يعوّل لبنان على موسم الصيف لينتعش اقتصادياً ويخرج من نفق مظلم عالق فيه منذ أكثر من عامَين مستفيداً هذه المرّة الأزمة النقدية التي تجعل منه الأرخص مقارنة مع دول كثيرة بالنسبة إلى خملة الدولار. إذ لا يزال لبنان على الرغم من ارتفاعات الأسعار من الدول قليلة الكلفة بالنسبة إلى السياح الذي يحملون الدولار، أما المقيمون الذين يتقاضون الرواتب بالعملة الوطنية فهم محرومون من متعة الترفيه التي ما عادوا قادرين على تحمّل نفقاتها.

واعتاد لبنان في فترات استقراره أمنياً واقتصادياً أن يكون وجهة سياحية أساسية عند المغتربين والأجانب والعرب نسبة إلى طبيعته وفرادة مناخه ومطبخه الشهير ومجمّعاته التجارية والسياحية العصرية وأنشطته الترفيهية، علماً أنه كان يعد من أغلى البلدان في العالم، بيد أن ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء التي باتت المقصد الأول لكل زائر، عربيا كان أم أجنبيا أم مغتربا، بمجرد أن تطأ قدماه بيروت جعل من لبنان مكاناً مناسباً للسياحة، وفق النقابات العاملة في القطاع. وبات مبلغ مائة دولار يكفي عند صرفه لتناول الطعام في أفخم المطاعم على سبيل المثال بينما كان هذا المبلغ يساوي قبل الأزمة قيمة طبق أساسي واحد. مع العلم أن أسعار لبنان هذا الصيف بالدولار سجلت ارتفاعاً لافتاً مقارنة مع الموسم الماضي ما أدخله من جديد مرمى الانتقادات، ودفع لبنانيين إلى التفكير بوجهات أخرى للسياحة خصوصاً تركيا التي تبقى أرخص من لبنان، كما أن السائح سيشعر بالفرق بين هذا العام والسنة الماضية بعدما أصبحت غالبية السلع والخدمات تسعّر بالدولار وتحتسب وفق سعر الصرف في السوق السوداء، عدا عن الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات. ويعد لبنان وفق أحدث تقرير صادر عن منظمة الفاو وبرنامج الأغذية العالمي ضمن قائمة البلدان ذات البؤر الساخنة للجوع، كما لا يزال يعاني من أزمات على مستوى الأدوية، والاستشفاء، والطحين والخبز، وانقطاع التيار الكهربائي وغيرها من المشاكل الداخلية.

ومن التدابير الاستثنائية التي لجأ إليها لبنان هذا الموسم وخلال الفترة الممتدة من 2 يونيو/حزيران إلى نهاية شهر سبتمبر/ أيلول المقبل، سماح وزارة السياحة اللبنانية ويشكل اختياري للمؤسسات السياحية كافة بإعلان لوائح أسعارها بالدولار الأميركي على أن تصدر الفاتورة النهائية مسعّرة بالليرة والدولار، مع العلم أن معظم المؤسسات تعتمد هذا الأسلوب منذ العام الماضي من دون أن تنتظر أي تعميم رسمي، بينما يشهد القطاع فوضى من ناحية التسعير. يتوقع نقيب أصحاب المجمعات السياحية البحرية والأمين العام لاتحاد المؤسسات السياحية في لبنان جان بيروتي في حديثه مع «العربي الجديد» موسم صيف واعدا ومجيء أكثر من مليون وافد ما من شأنه أن يدخل إلى القطاع بين 3 و4 مليارات دولار، وذلك تبعاً للحجوزات سواء السفر أو الفنادق وغيرها. ويتوقف بيروتي عند الانتقادات التي تطاول الكثير من المجمعات التي تضع تسعيرات مرتفعة جداً تفوق تلك التي تعتمد في دول أوروبية وعربية وخليجية باشواط، معتبراً أن الكلام ليس دقيقاً، وغير مبني على أرقام أو معرفة ملموسة، ومن يرفع من تسعيرته هو غير خاضع للرقابة كبيوت الضيافة على البحر التي لا تملك سوى 10 غرف مثلاً وتريد أن تربح بها، أو بيوت مخصصة للعطلات بأسلوب أجنبي على سبيل المثال. ويتابع: «لنكن واقعيين، الأسعار بالدولار باتت أقل بكثير من السابق، سواء على صعيد النارجيلة أو الطعام أو حجوزات غرف الفنادق، التي منها ما كانت تبلغ ليلتها 220 دولاراً وأصبحت اليوم بـ100 دولار». ويلفت بيروتي إلى هناك تكاليف زادت بحوالي 32 في المائة على صعيد الطاقة، مشيراً إلى أن لبنان بات أرخص دولة للسياحة مقارنة مع باقي الدول.

ولا ينكر بيروتي أن السياحة اليوم تستقطب أكثر الذين يقبضون بالدولار الأميركي أو المغتربين والوافدين من حملة العملة الخضراء، إذ «لا يمكن لمن يتراوح راتبه بين مليونين أو ثلاثة صراحة أن يكون زبوناً»، أملاً أن تتحسن الأوضاع وتعود لما كانت عليه بحيث إن ما نحتاج إليه هو الاستقرار المستدام. ويشير نقيب أصحاب المجمعات السياحية البحرية والأمين العام لاتحاد المؤسسات السياحية في لبنان إلى أنه بجانب اللبنانيين المقيمين في دول عربية وخليجية يأتون كل فترة إلى لبنان، ومن يقصده تلبية لمناسبات اجتماعية وأعراس في هذه الفترة من السنة، هناك أعداد كبيرة يأتون من دول الاغتراب ومن الأجيال الثالثة والرابعة سواء من السويد أو الأرجنتين أو اسبانيا والبرازيل وغيرها، أما من غير اللبنانيين فالحركة لافتة على صعيد العراقيين والمصريين والأردنيين.

ولجهة المشاكل التي يواجهها القطاع السياحي خصوصاً على صعيد الكهرباء، يؤكد بيروتي أن الأزمة حُلّت ولكن على مستوى كل مؤسسة أما الحلول العامة من قبل الدولة فهي غائبة. من جهته، يقول نائب نقيب أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والباتيسري في لبنان خالد نزهة لـ«العربي الجديد» إن أعداداً كبيرة من السياح بدأت تصل بالآلاف إلى لبنان، مشيراً إلى أننا «موعودون بأكثر من مليون و200 ألف وافد خلال موسم الصيف بين مغتربين لبنانيين وعرب وأجانب، وهذا أمرٌ مهمٌ جداً بعد سنتين من الكوارث الاقتصادية والسياسية والصحية والاجتماعية».

ويأمل نزهة أن «يحرك هؤلاء كل القطاعات في مختلف المناطق اللبنانية وبيوت الضيافة في القرى لأننا بحاجة إلى النهوض من جديد خصوصاً المطاعم التي تعد أكبر قطاع مستثمر ويدفع للدولة الضرائب، مع العلم أن القطاع الذي بات منكوباً في لبنان، هو من أكبر مصدّري المطاعم للخارج وينافس الماركات العالمية وهناك هجمة على المقاهي والملاهي والباتيسري اللبنانية في الخارج، الأمر الذي خلق أيضاً فرص عمل للبنانيين خصوصاً أن المطبخ اللبناني يحتاج إلى يد عاملة لبنانية عدا عن المواد والسلع الغذائية التي يؤتى بها من لبنان فتدخل إليه بالتالي الأموال». ويلفت نزهة إلى أن 75 في المائة من الوافدين إلى لبنان هم من اللبنانيين والبقية من جنسيات عربية وأجانب، مشيراً إلى أن الكلفة التشغيلية كبيرة جداً في لبنان خصوصاً على مستوى الكهرباء والغاز والمازوت، الأمر الذي ينعكس حكماً على الأسعار المعتمدة في المؤسسات السياحية، من دون أن ننسى أن لبنان يأتي بكل مواده وسلعه من الخارج حتى أن صاحب المطعم يضطر إلى شراء المياه سواء للطبخ أو الشرب أو حتى لمكعبات الثلج باعتبار أن مياهنا غير صالحة لهذه الاستخدامات. ويشير نائب نقيب أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والباتيسري إلى أن المطاعم وأمكن السهر باتت من الكماليات بالنسبة إلى اللبناني الذي بات همّه شراء الدواء والطعام والحاجيات الأساسية، وهناك بين 5 إلى 7 في المائة مرتاحون مادياً يحرّكون القطاع إضافة إلى القادمين من الخارج.

في المقابل، يقول نزهة «صحيح هناك مطاعم تشهد حركة كثيفة ومكتظة رغم الأزمة، لكن هذا المشهد يقتصر على بعض المناطق في بيروت، الجميزة، بدارو، مار مخايل، والمتن والبترون وأعالي فاريا وكفرذبيان وبعض أماكن الجبل في بحمدون وعاليه لكنها معدومة في غالبية مناطق البقاع والجنوب والشمال، غدا أن الكثير من المطاعم لا تزال أبوابها مقفلة نهائياً».

ارتفاع في حركة المسافرين

حققت حركة المسافرين من لبنان وإليه عبر مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر مايو/أيار الفائت، إذ بلغ مجموع الركاب 483 ألفاً و706 ركاب بزيادة فاقت 69 في المائة عن شهر مايو 2021، ليرتفع بذلك المجموع العام للمسافرين عبر المطار منذ مطلع عام 2022 وحتى نهاية الشهر الخامس منه الى مليون و988 ألفاً و10 ركاب، مقابل مليون و50 ألفاً و282 راكباً في الأشهر الخمسة الاولى من 2021.

يجذب طقس لبنان العديد من السياح (ليزا تايلور/ Getty)

75% من الوافدين هم من المغتربين والبقية من السياح

أسواق

توقع ارتفاع أسعار الأضاحي في المغرب

يترقب العاملون في قطاع المواشي في المغرب ارتفاعاً في أسعار الأضحية بالتزامن مع صعود أكلاف الإنتاج وضمنها المحروقات، وزيادة أسعار الأعلاف دولياً ومحلياً

الرباط ـ **مصطفى قماس**

رغم حديث وزارة الفلاحة المغربية عن أن عرض الأغنام والماعز في السوق يفوق الطلب بمناسبة عيد الأضحى، إلا أن ارتفاع تكاليف الإنتاج في العالم سيؤدي وفق الخبراء إلى ارتفاع الأسعار على الأسر.

وأعلنت وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات والتنمية القروية، الاثنين، عن أن عرض الأغنام والماعز في حدود 8 ملايين رأس بمناسبة عيد الأضحى، فيما قدرت الطلب المرتقب في حدود 5,6 ملايين رأس. رغم تطمينات الوزارة حول الأسعار المرتقبة للأغنام، إلا مربين يتوقعون ارتفاعها، بمتوسط يصل إلى 50 دولاراً، مؤكدين أن تلك الزيادة تزيد أو تنخفض حسب أصناف الأضاحي.

ويؤكد حسن بن عمر، المربي بمنطقة بني مسكين، التي تعرف بصنف «الصردي»، الذي يكثر عليه الطلب في العيد، خاصة في المدن الكبرى، أن أسعار الشعير غير المشمول بالدعم ارتفع إلى 50 دولاراً للقنطار الواحد. ويشير في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن أسعار العلف زادت بحوالي 25 في المائة في الأشهر الأخيرة، كما ارتفعت أسعار الأدوية بحوالي 15 في المائة.

ويتصور أن ارتفاع أسعار العلف مرده إلى الجفاف الذي ضرب المغرب الذي حال دون توفير غذاء المواشي الطبيعي، كما يعزى إلى ارتفاع بعض مكونات الأعلاف المستوردة في السياق الدولي الحالي.

ويلاحظ أن سعر السولار الذي بلغ 15,75 دولاراً، يتدخل بدوره في ارتفاع أسعار الأضاحي، حيث إن نقلها إلى الأسواق في المدن، سيرفع التكاليف بالنسبة للمربين في العام الحالي. ويشير عبد الحي الهواري، صاحب محل جزارة بالدار البيضاء، لـ«العربي الجديد» إلى أن سعر الكيلوغرام الواحد من الأغنام مرشح للارتفاع من ما بين 45 و50 درهما للكيلوغرام في العام الماضي إلى حوالي 60 درهما في العام الحالي.

ويرى أن العام الحالي، الذي يشهد تزامن العيد مع فترة الإجازات السنوية، سيعرف عودة مكثفة للمغاربة المقيمين بالخارج، الذين سيساهمون في رفع الطلب على الأضاحي، علما أن العامين الأخيرين عرفا بسبب التدابير الاحترازية، وضع قيود على عودة المغتربين.

ويتراوح متوسط أسعار الأضاحي بالمغرب في الأعوام الأخيرة، بين 200 و300 دولار، غير أن سعر بعض الأصناف مثل «الصردي» قد يصل إلى ما بين 400 و550 دولاراً.

ويرتقب، حسب التوقعات السنوية لوزارة الفلاحة والصيد البحري، أن تصل إيرادات المربين إلى أكثر من مليار دولار، وهي إيرادات تذهب في جزء كبير منها للمربين الكبار والوسطاء الذي ينشطون بشكل كبير في فترة العيد. وأكدت الوزارة على أنه تم ترقيم 6 ملايين من الأغنام والماعز المعدة لعيد الأضحى، وتتم العملية باستخدام حلقة لونها أصفر تحمل رقما تسلسليا وحيدا لكل حيوان، حيث تفضي عملية الترقيم إلى معرفة مصدر الأضحية في حالة اكتشاف ضعف جودتها من قبل المشتري.

وأكدت الوزارة أنها تقوم مع السلطات المحلية بتتبع تموين مختلف الأسواق عن قرب لمراقبة أسعار الماشية التي يتم تسويقها، لا سيما على مستوى المحلات التجارية الكبرى والأسواق القروية ونقاط البيع الرئيسية في المدن، وكذا الحالة الصحية للقطيع من طرف مصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية. ولفتت أن أسعار الأغنام والماعز، في أسواق المواشي هي في نفس مستويات الموسم السابق.

استعدادات لعيد الأضحى (جلال مرشدي/ الأناضول)

مال وأعمال

وزير الاقتصاد الأردني: تركيز على التعاون العربي

عمان ـ **زيد الدبيسية**

قال وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني يوسف الشمالي لـ«العربي الجديد»، إن الأردن يعمل ضمن أجندة متكاملة لتطوير وضعه الاقتصادي وزيادة معدلات النمو، مشيرا إلى أهمية رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقت أخيراً وتمثل برنامج عمل للسنوات العشر المقبلة على عدة محاور.

وأضاف الشمالي أن العمل أيضا يتركز على تعزيز الشراكة الاقتصادية مع الخارج، وخاصة على المستوى العربي، من خلال المبادرات والشراكات التي تستهدف تطوير التعاون الاقتصادي ووضع الآليات اللازمة لتحقيق التكامل في العديد من القطاعات، بخاصة الصناعية منها، في ضوء الفرص والإمكانات المتاحة. وتتمحور رؤية التحديث الاقتصادي حول شعار «مستقبل أفضل»، وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل للإمكانات الاقتصادية والارتقاء بنوعية حياة المواطنين. وقال الشمالي إن مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية التي وُقّعت في أبوظبي، وتضم الأردن والإمارات ومصر، تعد نموذجا عمليا للتعاون الاقتصادي في الإطار العربي، وتؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين البلدان الثلاثة، كما تتيح دخول بلدان عربية أخرى فيها خلال الفترة المقبلة لتعظيم الاستفادة من هذه الشراكة وتوسيع دائرتها.

وأضاف أن المبادرة جاءت في توقيت مهم من ناحية الحاجة الى التنسيق والتعاون في مجالات تعزيز الأمن الغذائي وإقامة الاستثمارات المختلفة وتوفير فرص العمل ومواجهة التحديات، لا سيما الناتجة عن جائحة كورونا وتداعياتها والعوامل الدولية الطارئة. وبين الشمالي أن الأردن يركز على العمق العربي لتحقيق التكامل الذي يخدم مصالح البلاد العربية وينعكس على العالم العربي بشكل عام، وتابع أن مواجهة التحديات الراهنة تتطلب ولادة مثل تلك الشراكة وغيرها من مجالات التعاون في نطاق أوسع من التعاون الثنائي. وقال إن هذه المبادرة تشكل نموذجاً رياديا في المنطقة لتعزيز العلاقات العربية وتنمية اقتصادية مستدامة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوطين الصناعة وتكامل سلاسل القيمة ودعم وتعزيز الصناعات المتكاملة ذات القيمة المضافة، ودعم التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل للحد من ارتفاع نسبة البطالة.

وفي ما يتعلق بالمخاطر التي تحدق بالأمن الغذائي على المستوى العالمي، قال وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني إن هذه مشكلة تؤرق العالم أجمع، وإن ثلاثة تحركا واسعا لمواجهة المشكلات التي تواجه واقع الغذاء من قبل مختلف البلدان. وأشار إلى أن هذا الموضوع في غاية الأهمية، وهو بالفعل من أكثر الملفات إلحاحا وحساسية على المستوى العالمي بشكل عام، وخاصة في ضوء التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية والتغير المناخي وعوامل أخرى رفعت درجة المخاوف دوليا حيال الأمن الغذائي.

وتابع أنه: «من هنا، فإن أحد الأركان الأساسية للشراكة الصناعية هو التعاون في مجال الأمن الغذائي من خلال تكاتف الجهود لتعزيزه لدى البلدان الثلاثة، ووضع وتنفيذ الخطط والآليات اللازمة لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، وإمكانية المساهمة في دعم ومساندة الأمن الغذائي للبلاد العربية قدر المستطاع». وعن أولويات عمل الأردن والدول الأعضاء في الشراكة بشأن تحقيق الأمن الغذائي، قال الشمالي إنه سيُجرى العمل خلال المرحلة المقبلة للتعاون في مجال زراعة وإنتاج محاصيل أساسية، وبشكل خاص القمح والذرة بسب بارتفاع أسعارهما وارتفاع الطلب عالميا. وقال إن أمامنا فرصة كبلدان ثلاثة لزيادة إنتاج القمح والذرة في الدول الثلاث من 16,5 مليون طن إلى حوالي 30 مليون طن سنوياً. ويسعى الأردن لأن يكون مركزا إقليميا للأمن الغذائي خلال الفترة المقبلة. وأضاف أن القطاع الصناعي في الأردن أحد الروافد الرئيسية للاقتصاد الأردني ويساهم بما نسبته 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الإنتاج السنوي من القطاع الصناعي 25 مليار دولار ويشغل حوالي 250 ألف عامل.

وأشار إلى شراكات اقتصادية يجري العمل على تنفيذها بين الأردن ومصر والعراق، وأهمها مشروع لمدينة الاقتصادي المقررة إقامتها على الحدود الأردنية العراقية لتعزيز العلاقات الاقتصادية وإحداث التنمية المطلوبة، إلى جانب التعاون في المجالات الصناعية حيث وُقعت مذكرة ثلاثية مؤخرا بهذا الشأن.

مقابلة

أجراها **صبغة الله صابر**

تضغط الأزمة الاقتصادية في أفغانستان على المستشفيات، إلا أن الوضع تحسن تدريجيا وفق حديث رئيس جمعية مصنعي أفغانستان عبد الجبار صافي

عبد الجبار صافي

تعطل النظام المصرفي عقبة كبيرة في وجه الصناعة

80% من المصانع المتوقفة استأنفت أعمالها أخيراً

■ كيف تقيّمون الوضع الحالي للصناعة الأفغانية؟

بالنسبة للتطورات الإيجابية، كنا نواجه تحديات كبيرة ومشاكل جمة قبل سيطرة طالبان على الحكم، وأبرزها عدم وجود الأمن والاستقرار، كما كنا نواجه في الحكومة السابقة الفساد في كل مكان، خاصة عندما كنا نستورد المال الخام، وعندما كنا نصدر منتجات مصانعنا، ندفع مرارا في حواجز أمنية مختلفة من الحدود التي تدخل فيها المواد الخام من باكستان وإيران ودول آسيا الوسطى حتى الوصول إلى كابول. حالياً هذه التحديات غير موجودة. ويوجد في حكومة طالبان لجنة خاصة تعنى بالتجارة والصناعة ويترأسها نائب رئيس الوزراء في الشؤون الاقتصادية الملا عبد الغني برادر، وهو شخصية متعاونة جدا، هناك تنسيق مباشر بيننا وبينه. مثلاً تم وضع ضرائب على السلع المستوردة التي لديها مثيل من الإنتاج المحلي، وبدا المواطن والتاجر يهتم ويتجه صوب استهلاك وبيع المنتج المحلي كونه أصبح أرخص سعراً مقارنة مع المستورد.

■ ماذا عن إعلانكم في ديسمبر أن 50% من المصانع قد توقفت عن العمل؟

حتى قبل ثلاثة أشهر كان الوضع مختلفاً تماماً، الكثير من التجار وأصحاب المصانع أوقفوا أعمالهم، إذ هناك تحول كبير قد حصل في البلاد. ولكن الآن الأمور تسير نحو السابق وتتحسن تدريجياً، من الممكن أن أقول إن 80 في المائة من المصانع استأنفت أعمالها وبدأت تنتج من جديد، كما أن أصحاب الأموال الخارجيين من البلاد بدأوا يبدون رغبتهم في العودة. كما كنا نعاني من أزمة كهرباء منذ سنوات، ولكن منذ ثلاثة أشهر ناقشنا جدا، على سبيل المثال كنا ندفع أجرة أي سلعة قيمتها 100 ألف دولار حوالي 200 دولار، لكن الآن ندفع بين الفين إلى أربعة آلاف دولار، وهي تكلفة عالية جدا، لكن الأمور تتحسن تدريجيا.

■ هل ارتفاع قيمة الدولار أثر على أعمالكم؟

في مقارنة مع قيمة الدولار مقابل العملة الباكستانية أو الإيرانية والتركية باتت قيمة العملة الأفغانية مناسبة للغاية، الآن الدولار الواحد بـ89 أفغانية بينما كنا نتوقع في بداية عهد طالبان أن تصل إلى 130، ولكن حكومة طالبان استطاعت أن تحافظ على قيمة الأفغانية مقابل الدولار.

كثيرا، هناك تحسن قليل جدا ربما بنسبة 20 في المائة، ولكن 80 في المائة من المشكلة لا تزال مستمرة بحيث لا يمكننا تحويل الأموال إلى الخارج؛ إذ في أغلب الأحيان البنك الوسيط يرفض تسليم المال إلى الفريق الثالث الذي نرسل له التحويلات. كذا عندما ترسل أموالنا من الخارج البنك الوسيط يرفضها وبالتالي لا تصل إلينا. هذه مشكلة كبيرة، نتمنى أن تحل قريباً، غير أن جزءاً كبيراً من حلها على عاتق المجتمع الدولي، كما أن حكومة طالبان لم تعمل كثيرا في هذا الإطار حتى الآن، وقد طلبنا منها أن تحل هذه المشكلة، كي نتمكن من إخراج أموالنا الموجودة في البنوك الأفغانية.

■ هل مشكلة عدم الحصول على تأشيرات سفر تعثر أعمالكم؟

طبعا مشكلة عدم الحصول على التأشيرات إلى دول مختلفة نحتاج زيارتها هي مشكلة لجميع الأفغان، حاليا يمكننا الحصول على تأشيرة إلى إيران وباكستان، ولكن معظم الدول الأخرى ليس لها قنصليات في كابول، بالتالي لا يمكننا زيارتها، غير أن تلك المشكلة ليست كبيرة، لأننا نتباحث عبر وسائل التواصل المختلفة، ونبحث عن المواد الخام عبر الإنترنت، ثم نبرم الصفقات إلكترونيا، بالتالي تلك المشكلة ليست كبيرة، لكن حلها سيسهل أعمالنا، ونتمنى أن يكون ذلك قريباً.

■ هل تواجهون مشكلة في الحصول على المواد الخام؟

كنا نواجه مشاكل كثيرة، وبعد سيطرة طالبان على كابول لم تصل لنا مواد الخام في الأشهر الأولى، ولكن الآن تصل إلينا، ولكن بتكلفة عالية جدا، على سبيل المثال كنا ندفع أجرة أي سلعة قيمتها 100 ألف دولار حوالي 200 دولار، لكن الآن ندفع بين الفين إلى أربعة آلاف دولار، وهي تكلفة عالية جدا، لكن الأمور تتحسن تدريجيا.

■ هل ارتفاع قيمة الدولار أثر على أعمالكم؟

في مقارنة مع قيمة الدولار مقابل العملة الباكستانية أو الإيرانية والتركية باتت قيمة العملة الأفغانية مناسبة للغاية، الآن الدولار الواحد بـ89 أفغانية بينما كنا نتوقع في بداية عهد طالبان أن تصل إلى 130، ولكن حكومة طالبان استطاعت أن تحافظ على قيمة الأفغانية مقابل الدولار.

أخبار

ذهب فلسطين

دمغت مديرية المعادن الثمينة في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني الشهر الماضي، 1,41 طن ذهب تقريبا، في حين بلغت إيراداتها جراء عملية دمغ المصوغات الذهبية التي تحمل الدمغة الفلسطينية «قبة الصخرة» 1,42 مليون شيقل تقريبا. وسجلت عمليات دمغ المعادن الثمينة خلال شهر أيار/ مايو ارتفاعاً بنسبة 98 في المائة مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي، وحققت الإيرادات ارتفاعاً بنسبة 103 في المائة عن الشهر ذاته من العام السابق. وتدمغ مديرية المعادن الثمينة سنوياً نحو 10 أطنان من المصوغات الذهبية، وتقدر كمية الذهب الموجودة في فلسطين بنحو 105 أطنان. ويعمل في صناعة وبيع المعادن الثمينة نحو 556 مصنعاً ومحلاً تشغل نحو 3 آلاف عاملين في قطاع المعادن الثمينة.

البطالة في الأردن

انخفض معدل البطالة في الربع الأول من العام الحالي إلى 22.8 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي بانخفاض بلغ 2,2 نقطة مئوية. وفق دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. ووفق التقرير الربعي الذي صدر عن الدائرة الإثنين فإن معدل البطالة انخفض خلال الربع الأول من العام الحالي بمقدار 0,5 نقطة مئوية عن الربع الرابع من عام 2021. وبلغ معدل البطالة للذكور خلال الربع الأول من العام الحالي 20,5 في المائة مقابل 31,5 في المائة للإناث. وبحسب التقرير فإن معدل البطالة للذكور انخفض بمقدار 3,7 نقاط مئوية وارتفع للإناث بمقدار3,0 نقاط مئوية مقارنة بالربع الأول من عام 2021.

السفر من السعودية لتركيا

أعلنت السعودية، الإثنين، رفع تعليق سفر مواطنيها إلى تركيا و3 دول أخرى، بعد شهر من الحظر ضمن إجراءات منع تفشي فيروس كورونا. ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس)، عن مصدر مسؤول في الوزارة، لم تسمه، أنه «تقرر رفع تعليق

سفر المواطنين المباشر أو غير المباشر إلى كل من: إثيوبيا وتركيا وفيتنام والهند». وأوضح المصدر أن «القرار جاء، بناء على متابعة الوضع الوبائي لجائحة كورونا وما رفعته الجهات الصحية المختصة حيال الوضع الوبائي عالمياً». وفي 21 مايو/ أيار الماضي، أصدرت السلطات السعودية قائمة تضم 16 دولة منعت مواطنيها من السفر إليها لأسباب تتعلق بتفشي فيروس كورونا.

الأمن الغذائي في لبنان

أصدرت لجنة الأمن الغذائي في الهيئات الاقتصادية اللبنانية برئاسة الوزير السابق محمد شقير بياناً الإثنين حذرت فيه من تداعيات سلبية على الأمن الغذائي في لبنان «نتيجة توقف إخراج مئات المستوعبات الملأى بالمواد الغذائية وبالمواد الأولية المستوردة لصالح المصانع الغذائية في لبنان والمكدسة في باحات مرفأ بيروت نتيجة عدم إنجاز معاملاتها في الوزارات المعنية بسبب الإضراب المفتوح الذي ينفذه موظفو الإدارة العامة».

وطالبت اللجنة وبالحاح المسؤولين بـ«اتخاذ إجراءات استثنائية لإخراج هذه المستوعبات وتسهيل إخراج مستوعبات مماثلة عند وصولها الى مرفأ بيروت، لضمان استمرار تدفق المواد الغذائية إلى السوق اللبنانية والمواد الأولية إلى المصانع الغذائية». كما أشارت إلى أن «استمرار التأخير في إخراج المستوعبات سيكبد الشركات خسائر مالية كبيرة تدفعها مقابل رسوم أرضية المرفأ، ما سينعكس سلبا على المستهلكين».

بورصات

المستثمرون في محنة حقيقية خلال العام الجاري، إذ تحاصرهم الخسائر والمخاطر أينما وضعوا أموالهم. أسواق المال مهددة بالتصحيح الكبير، وأدوات العائد الثابت يحاصرها التضخم المرتفع الذي يقضم من العائد الحقيقي المتحقق

ورطة أسواق المال

الحرب والتضخم والفائدة المرتفعة تقلق المستثمرين

لندن ـ **العربي الجديد**

تحاصر أزمات الحرب في أوكرانيا والتضخم المرتفع واحتمال ارتفاع الفائدة الأميركية إلى 3,3% بنهاية العام الجاري المستثمرين في أسواق المال. إذ بينما تهدد الفائدة الأميركية سوق «وول ستريت» المالي بالركود تزيد كذلك من مخاطر إفلاس بعض الاقتصادات الضعيفة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

وتتكاثف هذه العوامل معاً وتضع المستثمرين في محنة حقيقة خلال العام الجاري وتربك تبعاً لذلك مسار الاستثمار في العالم. فالحرب الروسية في أوكرانيا رفعت من أسعار السلع الأساسية في أسواق الولايات المتحدة وأوروبا ورفعت التضخم بمعدلات اضطرت الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي» إلى رفع الفائدة بنسبة 0,75% يوم الأربعاء الماضي. ويتوقع اقتصاديون في مسح أجرته صحيفة وول ستريت جورنال، أن يرفع البنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة على الدولار إلى نسبة 3,3% بنهاية العام الجاري. ووفق محللين فإن المستثمرين يواجهون خيارات صعبة ومحدودة حول قنوات الاستثمار التي من الممكن أن تحقق لهم أرباحاً أو حتى تؤمن أموالهم من تكبد الخسائر.

على صعيد الأسهم الأميركية التي كان يعول عليها المستثمرون الأجانب في تحقيق عوائد بالدولار، يتوقع خبير الاستثمار بصندوق «أكسونك كابيتال»، بيتر سيشيني، في تعليقات لنشرة «بيزنس إنسايدر»، أن يتعرض المستثمرون في السوق الأميركي لخسائر كبيرة خلال العام الجاري. ويشير سيشيني، إلى أن رفع الفائدة الأميركية في ظل وجود التضخم ربما يسبب متاعب اقتصادية للأسر في الولايات المتحدة، إذ يرفع من كلف الاستدانة في وقت يتواصل فيه غلاء السلع الأساسية من الوقود والغذاء.

ولا يستبعد سيشيني أن تتعرض سوق المال الأميركية لتصحيح خطير يضرب أسعار الأسهم، مشدداً على أن احتمال خسارتها نسبة 50% من قيمتها باتت واردة. وهذا المعدل إذا تحقق فسيعني ضربة حقيقية للمستثمرين في سوق الأسهم الأميركية. ولاحظ خبراء أن الشركات الأميركية لم تخفض بعد من توقعات الدخل لهذا العام رغم المخاطر المحيطة بالاقتصاد الأميركي. في ذات الصدد، يقول خبير الاستثمار بمصرف «مورغان ستانلي» الاستثماري الأميركي، مايك ويلسون، في تعليقات نقلتها قناة «سي أن بي سي»، أنه لا يعتقد أن رفع الفائدة بهذا المعدل الكبير سيحل مشكلة التضخم. ويشير ويلسون إلى أن رفع الفائدة يزيد من مخاطر الركود الاقتصادي، لأن تشديد السياسة النقدية يقود تلقائياً إلى تباطؤ الدورة الاقتصادية. وعادة ما يؤدي ارتفاع سعر الاستدانة في المجتمعات الاستهلاكية إلى تراجع في دورة المشتريات الاستهلاكية ويزيد من مخاوف الأسر من مستقبل تسديد الديون، خاصة أصحاب القروض العقارية. ويقول ويلسون، إن الخطأ الذي وقع فيه مجلس الاحتياط الفيدرالي هو «رفع الفائدة بمعدلات أعلى من التوقعات». وفي ذات الشأن توقع مسح أجرته صحيفة «وول ستريت جورنال» وشارك فيه عدد من المحللين وخبراء الاقتصاد، دخول الاقتصاد الأميركي في حالة ركود خلال العام الجاري أو في النصف الأول من العام المقبل. وذكر 44% من الاقتصاديين الذين شملهم المسح، أن الاقتصاد سيدخل في ركود خلال الـ 12 شهراً المقبلة. على صعيد السوق الأوروبي الذي يعتبر ثاني أهم الأسواق في الكتلة الرأسمالية، فوجئ المستثمرون بخسارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للأغلبية في الانتخابات البرلمانية الفرنسية. وهذه الخسارة تعمق من أزمة السندات السيادية في أوروبية.

وحسب بيانات نشرها موقع ناسداك الأميركي فإن سندات الخزينة الفرنسية آجل 10 سنوات كانت أولى ضحايا خسارة ماكرون، حيث ارتفع العائد عليها، وبالتالي زاد الفارق بينها وبين العائد على السندات الألمانية. وحسب البيانات التي نشرها الموقع الأميركي ارتفع العائد على السندات الفرنسية إلى نسبة 2,21%.

ويقلق المستثمرون من تداعيات الخسارة على الحد من قدرته على تمرير سياسات الإصلاح الاقتصادي في فرنسا، وكذلك من تأثيرها على قدرته في تشكيل مسار السياسة في أوروبا، وبالتالي تضاعف نتائج الانتخابات الفرنسية من الأزمة العميقة التي تعيشها سوق السندات الأوروبية. وكان العائد على السندات الإيطالية قد قفز الأسبوع الماضي إلى نسبة 4,0%. ويواجه المستثمرون في أوروبا مجموعة من التحديات أكبرها الحرب الروسية في أوكرانيا التي تهدد مستقبل الاستقرار في شرق أوروبا، كما تزيد من مخاطر الاستثمار في سندات الدين الأوروبي. ومنذ بداية الحرب في أوكرانيا خسر أكبر مصرفين في إيطاليا نحو 37% من قيمة أسهمهما. ويهرب المستثمرون حالياً من شراء السندات الإيطالية، مما زاد من مشتريات البنك المركزي الأوروبي.

على صعيد الأسواق الناشئة، يشير تقرير لمصرف «جي بي مورغان» الاستثماري الأميركي إلى الهروب الكبير من عدة أسواق بسبب تدهور سعر صرف العملات الناشئة مقابل الدولار والفشل في تسديد أقساط الديون ونضوب العملات الصعبة من احتياطات البنوك المركزية في أكثر من 15 دولة. على مستوى السيولة الدولارية حتى الآن واجهت الاقتصادات الناشئة هروباً متواصلاً من رأس المال من أسواقها إلى السوق الأميركي. في هذا الصدد، تقول بيانات معهد التمويل الدولي في واشنطن إن حجم «الأموال الصافية» التي هربت من الأسواق الناشئة في شهر مارس/آذار الماضي بلغ 9,8 مليارات دولار. وحسب بيانات المعهد على موقعه فإن معدل هروب رأس المال تواصل في شهور الربع الثاني من العام الجاري.

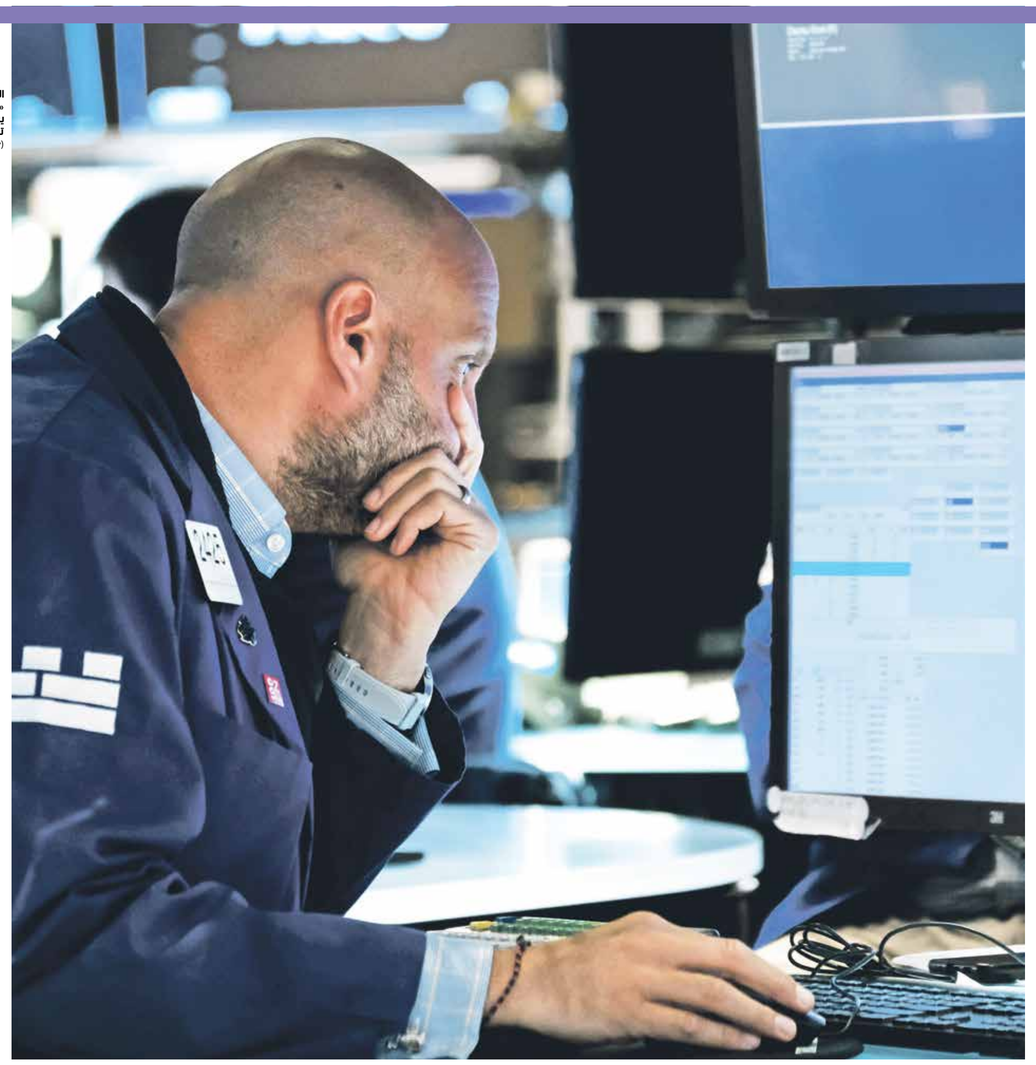

المتعاملون في «وول ستريت» يراقبون سرعة تقلب الأرقام (Getty)

تدهور سعر صرف العملات الناشئة يزعج أصحاب الأموال الساخنة

يلين: الركود ليس حتمياً

اعتبرت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين أن الركود ليس «حتمياً» في بلادها، وذلك بعد أيام من رفع البنك المركزي الأميركي أسعار الفائدة وسط مخاوف من احتمال حدوث انكماش. وقالت يلين لشبكة «إيه بي سي نيوز» الأميركية، مساء الأحد: «لا أعتقد أن الركود أمر حتمي»، لكنها توقعت «تباطؤ الاقتصاد» في خضم انتقاله إلى «نمو بطيء ومستقر». وتوقعات الركود في الولايات المتحدة باتت أكثر انتشاراً بعدما اتخذ الفيدرالي قراراً تاريخياً برفع الفائدة 0,75%.

الطيران العالمي يتجه للربحية في 2023

بعد خسائر 180 مليار دولار في 2020 و2021 يتجه قطاع الطيران لتحقيق أرباح في العام المقبل

الدوحة ـ **العربي الجديد**

بعد العقبات العديدة التي واجهتها صناعة السياحة والسفر، وكادت تفلس بالعديد من شركات الطيران خلال العام 2020 يعود الأمل إلى صناعة السفر في العالم. ومن بوادر الأمل عودة النشاط بحركة السفر وتدفق المسافرين على الحجوزات في الولايات المتحدة التي من المتوقع أن تقود الانتعاش السياحي خلال الصيف الجاري.

لكن لاتزال المخاوف تسيطر على شركات الطيران في آسيا بسبب القيود المشددة التي تضعها الصين على المسافرين لمنع تفشي جائحة كورونا. وكانت شركات الطيران قد خسرت قرابة 180 مليار دولار خلال عامي 2021. في هذا الصدد، توقع اتحاد النقل الجوي الدولي (إياتا)، أمس الإثنين تقليص الخسائر هذا العام والعودة إلى الربحية في 2023 وذلك على خلفية تزايد أعداد المسافرين، بعد عامين ونصف عام من جائحة كوفيد-19 التي تسببت بخسائر كبرى في قطاع النقل.

وأشار الاتحاد في تقرير صادر على هامش اجتماعاته السنوية في العاصمة القطرية الدوحة إلى أنه لا يزال من المتوقع أن يخسر القطاع 9,7 مليارات دولار بشكل تراكمي هذا العام، لكنه سيكون «تحسناً هائلاً» بعد خسارة 137,7 مليار دولار في 2020 و42,1 ملياراً في 2021. ورأى الاتحاد في تقريره أن «الربحية على مستوى القطاع في 2023 تبدو في متناول اليد مع توقعات أن تحقق شركات الطيران في أميركا الشمالية أرباحا بقيمة 8,8 مليارات دولار في 2022».

ومن المتوقع أن يتم تسليم أكثر من 1200 طائرة في 2022، بينما من المتوقع أن يصل حجم الشحن إلى مستوى قياسي يبلغ 68,4 مليون طن «على الرغم من التحديات الاقتصادية». وبحسب التقرير، فإنّ «الطلب الكامن المتزايد ورفع قيود السفر في غالبية الأسواق وانخفاض نسبة البطالة في معظم البلدان تغذي عودة الطلب الذي سيشهد عودة نسبة المسافرين إلى 83% من مستويات ما قبل الجائحة». وتسببت جائحة كورونا، وهي الأكبر في تاريخ الطيران التجاري، في خسارة شركات الطيران 60 بالمئة من زبائنها عام 2020، وارتفعت نسبة الإشغال عام 2021 إلى 50 بالمئة فقط، ما كبّدها خسائر إجمالية تناهز 200 مليار دولار خلال العامين، بحسب الاتحاد الجوي.

من حيث حجم الأعمال، تتوقع الشركات أن تعود في عام 2022 إلى 93,3 بالمئة من مستويات 2019، لتصل إلى 782 مليار دولار، وهي قفزة بنسبة 54,5 بالمئة خلال عام واحد. وستكون هذه الزيادة مدعومة بالعائدات جراء نقل الركاب والتي ستتجاوز الضعف خلال عام واحد لتصل إلى 498 مليار دولار، بينما ستنخفض عائدات الشحن بشكل طفيف إلى 191 مليار دولار مقابل 204 مليارات في العام السابق، وفقاً للتقرير. ورغم استمرار انتشار الوباء وبعض القيود المفروضة على السفر، لا سيما في آسيا، فإن القطاع يتعافى. وقال المدير العام للاتحاد ويلي والش، إن «شركات الطيران مرنة. الناس يسافرون بأعداد أكبر من أي وقت مضى. ويعمل الشحن بشكل جيد على خلفية تزايد عدم اليقين الاقتصادي». وتناقش شركات الطيران في اجتماعات في الدوحة تستمر حتى الثلاثاء أزمة معقدة في قدراتها، في خضم أزمتين، إحداها جيوسياسية هي الحرب الروسية على أوكرانيا، وأخرى مناخية. وتسبب غزو روسيا لأوكرانيا والعقوبات المفروضة على موسكو بارتفاع أسعار النفط والغاز، وقال الاتحاد إنّ الوقود سيمثل نحو 24 بالمئة من تكاليف شركات الطيران في عام 2022 مقارنة بنسبة 19 بالمئة في عام 2021. وحذّر الاتحاد العديد من «عوامل الخطر» التي يمكن أن تغيّر توقعاته وأولها الحرب على أوكرانيا، إذ إنّ إغلاق المجال الجوي الروسي أمام العديد من الطائرات بات يجبرها على إجراء تحولات مكلفة على طرق سيرها بين آسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

وهناك تحد تشغيلي يكمن في نقص الطيارين في الولايات المتحدة وعمّال المناولة وحراس الأمن في بعض المطارات الأوروبية، وهي ظاهرة يتوقع الاتحاد أن تتراجع في الأشهر المقبلة. ومن بواعث القلق الأخرى التضخم المرتفع الذي يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للمستهلكين. وبعد أن أضعفتها أزمة الوباء، يتعين على الشركات في الوقت الحالي إعادة هيكلة مواردها المالية والاستثمار بشكل كبير في مسألة خفض صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر بحلول عام 2050.

من المتوقع أن يخسر القطاع 9,7 مليارات دولار هذا العام

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

تتوقع الشركات أن تعود في عام 2022 إلى 93,3% من مستويات 2019 (جالك تايلور/فرانس برس)

الفوضى تهدد موسم صيف أوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

تتواصل المفاوضات بين نقابات عمال السكك الحديد في بريطانيا والشركات المشغلة لتفادي أكبر إضراب قد تشهده بريطانيا اليوم منذ 30 عاماً، فيما تضرب الفوضى حركة السفر الجوي في بريطانيا وبلجيكا، حيث يواجه مطار هيثرو البريطاني أزمة تكدس حقائب. وقالت صحيفة «ذا ديلي ميل» البريطانية، أمس الاثنين، إن مطار هيثرو طلب من شركات الطيران في المملكة المتحدة إلغاء 10% من رحلاتها للتعامل مع تكدس الحقائب بعد عطل فني، حيث استمرت أزمة التوظيف في إحداث الفوضى في مراكز السفر البريطانية.

وقال المتحدث الرسمي باسم مطار هيثرو لـ«ديلي ميل أونلاين»: تعتذر عن الاضطراب الذي واجهه الركاب على مدار نهاية هذا الأسبوع، مضيفاً: لقد دفعتنا المشكلات الفنية التي تؤثر على أنظمة الحقائب إلى اتخاذ قرار بمطالبة شركات الطيران العاملة في المبنيين 2 و3 بتوحيد جداولها يوم الإثنين الموافق العشرين من يونيو/ حزيران. وواجه المسافرون، أمس، المزيد من الطوابير الطويلة بشكل استثنائي في بريستول ومانشستر ومطار هيثرو. وفي بروكسل، قال المركز البلجيكي في بيان: أغلق مطار بروكسل أمام جميع المغادرين بسبب الإضراب الأمني. نحث الركاب على عدم القدوم إلى المطار وإعادة حجز رحلتهم، إذ إنه لا توجد رحلات مغادرة أمس الإثنين. ومن المتوقع أن تتأثر 90 رحلة طيران، إذ ألغت «فيرجن اتلانتيك» ما لا يقل عن ثلاث رحلات طويلة المدى إلى وجهات بما في ذلك نيويورك ولوس أنجليس، كما تم تأجيل ثلاث رحلات من الخطوط الجوية البريطانية إلى تولوز في فرنسا إلى جانب رحلتين من أربع رحلات مغادرة من مرسيليا. ويعود سبب الفوضى المستمرة إلى أزمة التوظيف في مجال الطيران في مناصب مثل موظفي الأمن وموظفي تسجيل الوصول، حيث تكافح العديد من الشركات في قطاع الطيران لإعادة توظيف الموظفين.

إغلاق مطار بروكسل أمام المغادرين بسبب الإضراب الأمني

على صعيد إضراب عمال السكك الحديدية في بريطانيا، عقدت النقابات وشركات القطارات في بريطانيا محادثات، أمس الإثنين، لتجنب أكبر إضراب بالسكك الحديد في البلاد. ولكن المحادثات تعثرت، حيث تطالب النقابات الحكومة بالتدخل.

وتتهم النقابات حكومة المحافظين برئاسة رئيس الوزراء بوريس جونسون بالوقوف على الهامش، حتى تلقي باللوم على النقابات وحزب العمال المعارض في هذا الإضراب. وتقول النقابات إن الحكومة، التي تضع القواعد لشركات القطارات، لم تمنح الشركات المرونة الكافية لتقديم زيادة كبيرة في الأجور. من جانبه، قال وزير الخزانة سيمون كلارك، وفقا لوكالة «أسوشييتدبرس»، إن «الخلاف يدور بين أرباب العمل - مثل شركات تشغيل القطارات - وبين النقابات العمالية». ووصف وزير النقل غرانت شابس الإضراب المتوقع بأنه «خطأ فادح»، ورد في تصريحات، يوم الأحد، على الانتقادات التي وجهت لحكومة المحافظين بقوله إنه يتعين على أصحاب العمل التفاوض مع موظفيهم. وحتى الآن من غير المعروف ما إذا كانت «محادثات اللحظة الأخيرة» ستتوصل إلى حل أم لا.

الغاء الرحلات بتسبب في زحمة وفوضى بمطار هيثرو (Getty)

رؤية

السفر الانتقامي وقفزة أسعار التذاكر

احمد ذكر الله

انتظرت الدول التي تعتمد على القطاع السياحي كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي ومكون هام لمعدلات نموها الاقتصادي طويلا لتعافي السياحة العالمية في أعقاب تدهورها الحاد كنتيجة لتداعيات انتشار فيروس كورونا، لكنه بات من الواضح أن خطط وطموحات تلك الدول مهددة بصورة كبيرة بعد التصاعد المستمر في أسعار تذاكر الطيران حول العالم.

وأعلنت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أن جائحة كوفيد-19 كلفت السياحة خسائر بتريليوني دولار عام 2021، وهو مبلغ مماثل للعام السابق له، كما وصفت تعافي القطاع بنهاية عام 2021 بأنه «بطيء» و«هش»، كما أعلنت أن توقعاتها على المدى المتوسط ليست مشجعة، وأن تداعيات الفيروس غير المباشرة تجعل الوضع لا يمكن التنبؤ به إلى حد كبير، وهي التوقعات التي دفعت الدول السياحية للترحيب بالتعافي النسبي في العام الحالي والذي أضحى مهددا بارتفاع أسعار تذاكر الطيران. وتشير تقديرات إلى أن ارتفاع أسعار التذاكر للوجهات المختلفة وصلت أكثر من 50%، وأن معدلات الزيادة ربما تكون غير مسبوقة خلال الأربعين عاما الماضية، وبذلك فإن تداعيات ذلك التصاعد الكبير في الأسعار تهدد أحلام الملايين من الراغبين في السفر بإلغاء عطلاتهم خارج البلاد، خاصة بعد فترة الإغلاقات الطويلة التي صاحبت فيروس كورونا. وكانت العديد من التقارير العالمية قد أشارت إلى تعاف كبير نسبيا للقطاع السياحي خلال الصيف الحالي، حيث توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا IATA» عودة أعداد المسافرين إلى مستويات ما قبل الجائحة وتعافي قطاع الطيران خلال عام 2023، أي قبل عام مما كان متوقعا في السابق.

وتعددت أسباب ارتفاع أسعار تذاكر الطيران، وفي مقدمة الأسباب الارتفاع المتنامي لأسعار البترول خلال فترة ما بعد كورونا ومحاولة الدول الصناعية تعويض بعض من خسائر فترات الإغلاق الممتدة، كما أججت الحرب الروسية على أوكرانيا أسعار المحروقات، وتشير التقديرات إلى أن وقود الطائرات يشكّل 37% من متوسط تكاليف شركات الطيران وتصل النسبة لنحو 50% للطيران منخفض التكاليف. ومن أسباب ارتفاع أسعار تذاكر الطيران كذلك اشتعال الطلب على السفر عالميا فيما اصطلح البعض على تسميته «السفر الانتقامي» كمحاولة من المسافرين لتعويض عامين من قيود السفر والإغلاق، وطبقا للمديرين التنفيذيين للكثير من شركات الطيران الكبرى فإن الزيادات في الطلب على السفر تأتي للمسافرين من أجل الترفيه وفئة رجال الأعمال والعملاء المتميزين والمسافرين الدوليين على حد سواء.

أيضا من الأسباب محاولة شركات الطيران تعويض خسائرها الضخمة خلال فترة كورونا من خلال رفع أسعار التذاكر، ورفع الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» توقعاته لخسائر قطاع الطيران العالمي إلى 201 مليار دولار من 2020 إلى 2022، وأفاد الاتحاد في تقريره الأخير حول توقعات الأداء المالي لقطاع الطيران، بأن خسائر قطاع الطيران الصافية ستنخفض في 2022 إلى 11,6 مليار دولار مقابل 51,8 مليار دولار في 2021. كما تبرز صعوبات التوظيف كأحد أهم أسباب زيادة أسعار تذاكر الطيران، وكانت شركات الطيران قد اضطرت إلى الاستغناء عن الآلاف من الطيارين والموظفين والعمال لمواجهة الخسائر الكبرى التي واجهت القطاع أثناء فترة كورونا، وقد أشار الرئيس التنفيذي لشركة يونايتد إيرلاينز، إلى أنّ شركات الطيران الأميركية بحاجة إلى توظيف 13 ألف طيار هذا العام، لكن التدريب يخرج فقط من 5 إلى 7 آلاف طيار سنويًا في الولايات المتحدة. وأضاف أن معظم شركات الطيران لن تتمكن من تحقيق خطط طاقتها الاستيعابية لأنه ببساطة لا يوجد عدد كاف من الطيارين، على الأقل ليس للسنوات الخمس المقبلة، كما أشار تقرير حديث لـ«بلومبيرغ» إلى إحجام العديد من الأشخاص عن قبول وظائف في المطار لعدم استعدادهم للانضمام إلى صناعة تعمل بشكل متقطع.

ومن بين تلك الأسباب أن شركات الطيران لم تشغّل كامل طائراتها حتى الآن، لذا هناك عدد أقل من الطائرات وطلب كبير من المسافرين، وما زالت الشركات حذرة من إعادة جميع طائراتها المتوقفة عن العمل، وهذا ينطبق بشكل خاص على الطائرات العملاقة مثل طائرات A380 العملاقة من إيرباص وطائرات بوينغ 747-8 الأقدم، حيث تتجه شركات الطيران إلى طرز أكثر كفاءة في استهلاك الوقود مثل A350S و787 دريملاينر. كما قلصت شركات الطيران عدد خطوطها الجوية خلال وباء كورونا، وهو ما يدفع المسافرين لحجز رحلات طيران تتضمن أكثر من رحلة ترانزيت للوصول إلى وجهاتهم البعيدة، بينما كان من الممكن قبل ذلك السفر مباشرة، الأمر الذي يزيد من تكلفة السفر.

وفي مصر تجاوزت إيرادات السياحة 13 مليار دولار في عام 2021، لتعود إلى مستويات ما قبل انتشار الجائحة، وفق ما نقلته رويترز عن نائبة وزير السياحة غادة شلبي. وكانت عائدات السياحة المصرية قد بلغت مستوى قياسيا قدره 13,03 مليار دولار في 2019، قبل أن تهبط بنحو 70% في 2020 جراء الجائحة. ووفقا لتقديرات الحكومة المصرية فإن التعافي كان أسرع من المتوقع حيث توقعت الحكومة عوائد بقيمة من 9-6 مليارات دولار فقط للعام الماضي، وأن التعافي الكامل كان متوقعا بحلول صيف 2022، ولكن سرعة التعافي خلال العام الماضي زادت من الطموحات المصرية حول المزيد من النجاحات للقطاع لا سيما في ظل أزمة العملة الأجنبية الخانقة التي تعانيها البلاد.

وبالطبع فإن البلدين مرشحان للتضرر من تنامي أسعار تذاكر الطيران، وهو الأمر الذي سيتكامل مع النقص المتوقع لأعداد السياح الروس والأوكرانيين ليشكل تحديا كبيرا لهما، في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها العملة المحلية للبلدين.

وبالطبع فإن الكثير من بلدان العالم الأخرى ستتضرر من تلك الزيادات في أسعار التذاكر، خاصة أن هناك تفاوتا كبيرا في هذا الارتفاع بين البلدان بعضها البعض، وبالطبع ستكون الوجهات السياحية الكبرى حول العالم في المقدمة لأولئك المتضررين، ولكن الضرر سيكون أشد وطأة للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية محلية علاوة على الأزمات العالمية الراهنة.